الملك عبدالله... رجل أمة

غازي بن عبدالرحمن القصيبي

يتميز عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ مبايعته، حفظه الله، لقيادة هذا البلد قبل نحو خمس سنوات بإنجازات عملاقة، وعطاء متواصل لتحقيق تطلعاته الطموحة، حفظه الله، وآماله اللا محدودة، وسعيه الدؤوب لتوفير كل ما يحقق الخير والازدهار والرفاهية لهذا البلد وشعبه، والانطلاق بعجلة التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية إلى أقصى مدى ممكن.

ولست في هذه العجالة بصدد حصر إنجازات هذا العهد الميمون، الذي يتسم بالبناء والتنمية الشاملة المتعددة المواقع، والمتنوعة الاتجاهات والتأثير. فالإنجازات التي شهدتها المملكة منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، دفة الحكم في بلادنا العزيزة كثيرة لا يتسع لها حيز هذه الكلمة الموجزة، بل قد تحتاج إلى كتب ومجلدات لرصدها. ولذلك أشير هنا في لمحات عابرة إلى بعض الإنجازات التي تثير الإعجاب، لما تعنيه من أبعاد متميزة، خصوصاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

فالمتتبع لما يجري من تطورات متسارعة في المملكة، يلاحظ أن لهذا العهد الزاهر سمات حضارية عديدة، منها تحديث وتطوير الأنظمة وبناء دولة المؤسسات التي تعتمد على التقنيات المتطورة في شتى المجالات، والتوجه نحو استخدام التقنية الحديثة، وتطبيقاتها في تقديم كل ما يحتاج إليه المواطن والمقيم في المملكة من الخدمات، عبر تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، بغرض التيسير على المواطنين والمقيمين، والارتقاء بجودة الخدمات وسرعة تقديمها. ومنها أيضاً التركيز على بناء المواطن الصالح المسلح بالعلم والمعرفة. ويتجلى هذا التركيز في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام الذي وجه، حفظه الله، بتنفيذه بغرض إحداث تحول نوعي في تنمية الموارد البشرية، والارتقاء بالمستوى العلمي وجودة التعليم، من خلال تطوير المناهج بمفهومها الشامل، وتأهيل المعلمين والمعلمات، وتحسين البيئة التعليمية، وتعزيز القدرات الذاتية والمهارية والإبداعية للطلاب والطالبات.

وفي إطار هذا الاهتمام بالتعليم، تحققت منجزات هائلة وتحولات كبيرة ومتسارعة في هذا المجال، حيث أنفقت الحكومة مبالغ طائلة على جهود تطوير التعليم بشكل عام، والتعليم العالي على وجه الخصوص. ومن النتائج المهمة لهذه الجهود التوسع الكبير وغير المسبوق للتعليم العالي، من خلال إنشاء جامعات جديدة في المناطق والمحافظات المختلفة، حتى بلغ عدد الجامعات السعودية 32 جامعة، منها 25 جامعة حكومية (بما في ذلك أربع جامعات جديدة أقر إنشاؤها مؤخراً)، و7 جامعات أهلية. وهناك أيضاً 18 كلية جامعية أهلية، وذلك إلى جانب أعداد كثيرة من الكليات التقنية المتوسطة والمعاهد الفنية والمهنية المتخصصة.

وتشكل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، التي أنشئت ضمن منظومة الجامعات الجديدة في المملكة كجامعة عالمية للدراسات العليا والأبحاث العلمية، منعطفاً بارزاً من حيث الأهمية والتأثير، ونقلة نوعية كبيرة في التعليم الجامعي والبحث العلمي، حيث يهدف إنشاء الجامعة إلى وضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة، من خلال تسخير موارد ضخمة للبحث العلمي، واحتضان العلماء المتميزين في التخصصات العلمية المختلفة، لإيجاد الحلول للعقبات التي تعترض التنمية والاقتصاد والبيئة والصناعة في المملكة، والتأسيس لقيام اقتصاد المعرفة، وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني السعودي، وأن تكون الجامعة – في نفس الوقت – جسراً للتواصل بين الحضارات، وذلك إلى جانب اهتمام الجامعة بإعداد كوادر وطنية متميزة ومبدعة في المجالات العلمية والتقنية بأنواعها ومستوياتها المختلفة، وقادرة على خدمة مجتمعاتها الوطنية وعالمها الإنساني.

وتأكيداً لاهتمامه – حفظه الله – ورؤيته الطموحة تجاه بناء الإنسان السعودي، وتوفير كل ما من شأنه تحقيق هذه الغاية، أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، الذي يعنى بابتعاث السعوديين والسعوديات للالتحاق بأفضل الجامعات العالمية، بغرض مواصلة دراستهم على مستويات مختلفة، تشمل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والزمالة الطبية، حيث يهتم هذا البرنامج بتنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية في مختلف حقول المعرفة، لكي يصبح المواطن السعودي منافساً عالمياً في سوق العمل وفي مجالات البحث العلمي، ورافداً أساسياً في دعم الجامعات السعودية، وكذلك دعم وتطوير أنشطة الاقتصاد الوطني المختلفة. وظل المواطن محور اهتمام الملك عبدالله، حفظه الله، من خلال السعي الدائم لرعايته، وضمان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوفير الحياة الآمنة والعيش الكريم له، ومن المنجزات المهمة التي تحققت في هذا الخصوص حرصه، حفظه الله، على تعزيز الوحدة الوطنية، وإشاعة ثقافة

مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات

الحوار وتعميقه، من خلال الممارسة اليومية المتمثلة في الإرتباط بالمواطنين وملامسة همومهم. وكذلك من خلال سلسلة اللقاءات التي يعقدها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الذي يمثل منبراً مهماً للتعامل مع تعدد الرؤى، وقناة حيوية لتعميق مبدأ التمازج والتنوع الفكري والثقافي.

وتشمل المنجزات في هذا المجال أيضاً، ما تحقق من الرفاه الاقتصادي للمواطن والمقيم، من خلال عدة إجراءات أسهمت في تحسين الأوضاع المعيشية في البلاد، ومنها على سبيل المثال زيادة رؤوس أموال صناديق الإقراض، خصوصاً بنك التسليف، ودعم المؤسسات الاجتماعية لمساعدة الفقراء، وزيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسر، وزيادة رواتب موظفي الدولة، وخفض تكلفة محروقات السيارات، وغيرها من الإجراءات المشرقة الأخرى.وفي سياق الحديث عن الانجازات الاقتصادية الكثيرة، شرعت المملكة مع إطلالة عهد الملك عبدالله، حفظه الله، في تنفيذ مشروعات اقتصادية واستثمارية ضخمة، ومنها على سبيل المثال مشروعات لإنشاء ست مدن اقتصادية عملاقة، وفي مقدمتها مدينة الملك عبدالله الإقتصادية، التي تعد أكبر مدينة اقتصادية متكاملة في الشرق الأوسط، والتي بدأ العمل فيها في أواخر عام 1426هـ ويتوقع أن توفر المدن الإقتصادية مجتمعة عند اكتمال إنشائها، نحو 1,3 مليون فرصة وظيفية لاستيعاب طالبي العمل من المواطنين المؤهلين لها. وفي هذا السياق أيضاً تأتي إستراتيجية التوظيف السعودية بعيدة المدى، التي وافق عليها مجلس الوزراء مؤخراً، لمعالجة قضايا التوظيف وفق منهج علمي متكامل، لإتاحة فرص العمل المناسبة في القطاعات الإقتصادية والإنتاجية المختلفة للمواطنين السعوديين، مع التركيز على الإرتقاء بإنتاجية العمالة الوطنية، لتكون في مصاف نظيرتها في الإقتصادات المتقدمة، وتحقيق ميزة تنافسية للإقتصاد الوطني، اعتماداً على القوى البشرية الوطنية، ويعكس إصدار هذه الإستراتيجية، حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على توفير العمل الكريم لكل المواطنين، وإرساء مبدأ حق المواطن في العمل.

ومن جانب آخر، لا يخفى إن الإصلاحات التي أجراها الملك عبدالله، حفظه الله، خاصة في ما يتعلق بالتطوير الإداري والمؤسسي، ومراقبة الدوائر والأجهزة الحكومية ومحاربة الفساد الإداري، وتحسين مستوى الأجهزة الرقابية، كان لها دور إيجابي هام في دفع مسيرة التنمية، وتحسين الأداء الإقتصادي، ونتيجة لذلك تقلدت المملكة مكانة مرموقة في التصنيف الإقتصادي الدولي، فنجد مثلاً أن المملكة أصبحت تحتل المركز السادس عشر عالمياً في مجال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، واحتلت التصنيف الأول عالمياً في سرعة تسجيل العقارات، وذلك طبقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال السادس لعام 2009م الصادر ضمن سلسلة التقارير السنوية، التي يصدرها البنك الدولي بالإشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية.

ومن السمات الخاصة المميزة لهذا العهد الميمون، دور الملك عبدالله، حفظه الله، وأثره في الشأن الدولي، حيث اتسمت قيادته، حفظه الله، بتميزها بصفات إنسانية جميلة جعلته أحد أبرز القيادات العالمية المتميزة، لما يلمسه العالم من إنسانيته الفياضة المتمثلة في تفانيه في خدمة الإنسانية، التي تمتد من خدمة مواطنيه في الداخل لتشمل خدمة الأمة الإسلامية والمجتمع الإنساني الدولي عامة. فقد واصلت المملكة في عهده دورها الرائد في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية والإغاثية للدول الفقيرة حول العالم، مع التركيز على الجانب الإنمائي والمشاريع التي تهدف لتلبية الإحتياجات الأساسية للسكان في تلك الدول.ولعل من الإنجازات الكبيرة التي تبرز ضمن الإنجازات المتميزة للملك عبدالله، حفظه الله، جهوده في حل الخلافات العربية والإسلامية، حيث شهدت المملكة تسوية كثير من القضايا والخلافات الشائكة بين دول ومنظمات عديدة، بفضل سياسة الحكمة والمصداقية والإعتدال، التي ينتهجها الملك عبدالله في التعامل معها والتقريب بين الأطراف المختلفة. كما استطاعت المملكة أن تثبت مكانتها، وتحافظ على ما اكتسبته من ثقة واحترام في الأوساط الدولية، من خلال المبادرة الكبرى التي أطلقها الملك عبدالله، حفظه الله، لحوار الحضارات والأديان السماوية، بهدف تقريب المسافات ووجهات النظر بين الشرق والغرب، ودعم روح التعايش المشترك بين تلك الحضارات والثقافات، ما يسهم في تحقيق الإستقرار والتعايش السلمي والتعاون بين الأمم لما فيه خير البشرية والإنسانية. وقد تجسدت أهمية هذه المبادرة في أن منظمة الأمم المتحدة تبنت المبادرة بعقد اجتماع الحوار بين الأديان بالجمعية العامة للمنظمة الدولية في نيويورك. وختاماً يجدر التأكيد على أن المكتسبات العملاقة التي أنجزت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والتي تمت مع الحفاظ على الثوابت والقيم والأخلاق المستمدة من الدين الإسلامي، إنما تحققت، بعد مشيئة الله، بفضل عزيمة الملك عبدالله، حفظه الله، وإصراره وبعد نظره وبصيرته الثاقبة، التي جعلت المملكة تختصر الزمن والمسافات، وأن ما تحقق من تطور معرفي وتقني في عهده، حفظه الله، من شأنه أن يبني جيلاً واعداً يواكب تطور الحياة وتقدمها، ويعزز المكانة المرموقة التي أصبح يتبوأها وطننا العزيز. فالمملكة إلى جانب كونها دولة نفطية مؤثرة في الإقتصاد العالمي، قد ترسخ دورها كدولة تسهم في صناعة القرار إقليمياً ودولياً، ولعل زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى المملكة كأول بلد عربي يزوره ضمن أولى زياراته الخارجية بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، لهي دليل على المكانة الدولية التي تتبوأها المملكة، ومدى تأثير قائدها في صناعة مستقبل المنطقة والعالم.

وزير العمل

مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات